المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة

معهد الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دروس في مقياس منهجية البحث العلمي 2

السنة الأولى ماستر تخصص قانون عقاري (السداسي الثاني)

الدكتور: بديار علي محمود

المحاضرة الرابعة

الموسم الجامعي: 2024-2025

المحور الرابع: منهجية إعداد المذكرة الإستخلاصية

نتطرق في البداية إلى المقصود بالمذكرة الاستخلاصية وكذا أنواعها ثم خطوات التعليق على المذكرة الاستخلاصية وفق ما يلي:

أولا- المقصود بالمذكرة الاستخلاصية :

تعتبر المذكرة الاستخلاصية أحد الأعمال التي قد يكلف بها الطالب الجامعي أو المترشح إلى مسابقة مهنية معينة أو الموظف بأحد المؤسسات، فهي تتطلب تقنيات منهجية لإعدادها، حيث أن الطالب عليه أن يقوم باستخراج أهم ما ورد في الوثائق المعروضة عليه من مسائل وإشكالات قانونية ليحاول بعد ذلك الإجابة وتقديم الحلول الممكنة لها.

لذلك ولتحديد المقصود من المذكرة الإستخلاصية وجب التعرض إلى جانبين:

1- الجانب الشكلي :

تمثل المذكرة الاستخلاصية وفق هذا الجانب مجموعة الوثائق التي تتكلم عن فكرة معينة أو تعالج موضوعا معينا فقد تكون نصا أو رأيا فقهيا أو مقتطفا من كتاب قانون معين، أو نصا من جريدة معينة، أو حكم أو قرارا قضائيا، و المهم في ذلك كله أن المذكرة الاستخلاصية هي مجموعة وثائق تحمل ارتباطا منطقيا معينا من حيث الموضوع و تتمحور على فكرة أو مجموعة أفكار و قد تكون متناقضة في مظهرها فيحرص القائم بها على إزالة هذا التناقض واستخلاص ما تضمنته من مسائل و إشكالات و حلول قانونية.

2- الجانب المنهجي :

يتعين على الطالب من خلال هذه المذكرة أن يتعامل مع عدة وثائق قانونية فقهية أو قضائية يقوم بتحليلها واستخراج أفكارها واستخلاص مسائلها والحلول الممكنة، استنادا إلى خطة منهجية محكمة، ليسترشد بها عند تحديد المذكرة .

فالمذكرة الاستخلاصية عمل علمي غاية في الدقة يشبه معالجة النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية مع تلخيصها، إذ يتوجب على الطالب بذل مزيد من الجهد من أجل الخروج بملخص لموضوع الوثائق القانونية و الفقهية و القضائية المعروضة عليه، ويستعرض ما تضمنته من أفكار ومسائل تتطلب قدرا من التحليل العلمي الوافي و الكافي؛ بعيدا عن التطويل المخل و الاختصار الممل.

وهنا يمكننا القول أن المذكرة الاستخلاصية من الناحية المنهجية هي معالجة مجموعة من الوثائق القانونية و الفقهية و القضائية بطريقة علمية بهدف استخلاص ما تضمنته من أفكار أساسية وثانوية، وعرضها عرضا متسلسلا يكشف عن قدرة الطالب على استيعاب مضامين تلك الوثائق، وتلخيصها و استخلاص ما اشتملت عليه و تضمنته من مسائل قانونية تتطلب التحليل، انتهاء بتقييمها وربما تقويمها، عبر ما يسجله من نتائج و يعرضه من حلول، ذلك لأن وثائق المذكرة الاستخلاصية تختلف شكلا و تتقارب أو تتفق موضوعا وتنفرد منهجيا، من خلال طريقة إعدادها إضافة إلى اعتمادها على مناهج مختلفة.

ثانيا-أنواع المذكرة الاستخلاصية:

بحسب مجال المذكرة الاستخلاصية تحدد أنواعها التي من بينها:

1- المذكرة الاستخلاصية الأكاديمية :

وهي تلك المذكرة التي ترتبط بالمسار التكويني الأكاديمي للطالب الباحث في المؤسسات الجامعية فيعد في مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج، حيث يتمكن من خلالها الطالب الذي كلف بإعداد مذكرة استخلاصية من آلية معالجة النصوص القانونية والفقهية والأحكام والقرارات القضائية وغيرها من النصوص.

2- المذكرة الاستخلاصية الرسمية :

نعني بها المذكرة التي تعدها الهيئات الرسمية داخل الدولة، ومنها المذكرة الاستخلاصية القضائية، فالطالب المترشح للقضاء يجب عليه الاطلاع على منهجية إعداد مذكرة استخلاصية لأنها تندرج ضمن أسئلة الاختبار الكتابي للترشح لهذه الوظيفة، كما أن الطالب القاضي في مرحلة التكوين يجب عليه التمكن من منهجية إعدادها، لأن عمله لاحقا يرتبط باستخلاص الحلول المتضمنة بما يصدره من قرارات و أحكام قضائية تهيئة له على العمل في القضاء لاحقا، كذلك بالنسبة لعمل القاضي في مرحلة تربصه فضلا عن مرحلة لاحقة (أي مرحلة تنصيبه) فانه يمارس منهجية استخلاص المسائل القانونية العالقة، وحلولها ميدانيا.

3- **المذكرة الاستخلاصية المؤسساتية :**

هي المذكرة التي يتم إعدادها لدراسة وضع من الأوضاع التي تهم مؤسسة ما، مهما كان نوعها أو نشاطها، ومعالجتها من وجهة نظر قانونية من خلال دراسة ملف أو ملفات من مجموعة وثائق إدارية وقانونية ترتبط بنشاط المؤسسة، ويمكن أن يعد هذه المذكرة المستشار القانوني للمؤسسة أو الموظف المكلف بذلك.

ثالثا- منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية :

تعد صياغة المذكرة الاستخلاصية من الأعمال التطبيقية المهمة والصعبة في نفس الوقت بالنسبة للطالب، لأن موضوعها لا يكون معروفا بالضرورة بالنسبة له من قبل، وإنما يطلب منه فهم الموضوع أولا من خلال الوثائق المتوفرة، ثم محاولة الربط بين تلك المعلومات بطريقة منهجية، وإيجاد الحلول المناسبة وتحليل وجهات النظر والاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق المقدمة.

ولإعداد المذكرة الإستخلاصية وجب إتباع المراحل التالية:

1- **المرحلة التحضيرية :**

تتطلب هذه المرحلة من الطالب معالجة المسألة القانونية التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطريقة منهجية دقيقة و ذلك بإتباع مايلي :

- **تصنيف الوثائق :** حيث نبدأ بالسهلة التي تعطي فكرة دقيقة.
- **التمعن في الوثائق** (طبيعة الوثائق- تاريخ الوثائق ..).
- **قراءة الوثائق المقدمة :** بحيث يجب على الطالب القراءة السريعة و المنهجية في نفس الوقت.

- **القراءة الأولية السريعة:** و هي قراءة بسيطة وسطحية للنصوص القانونية والاجتهادات والآراء الفقهية و الأحكام و القرارات القضائية .
- **القراءة المتأنية الأساسية:** و تكون بشكل متأن يقف الباحث عندها على :

. نوع النصوص القانونية و فحواها و مدى تطابقها و تناقضها مع بعضها البعض و إن كانت تحوي أصلا أو قاعدة عامة أو استثناءات عليك التسطير تحت كل كلمة من الكلمات المهمة و كذا يمكن استعمال عبارات لتوضيح النصوص المتناقضة و المتوافقة

. نوع الاجتهادات القضائية (محكمة عليا – قرار مجلس..) و مدى توافقها و تباينها و الأسس التي قضت بها في تطبيق النصوص السابقة الذكر، ثم جمع المتناقضات واستخراج القواعد الأساسية والأسس التي بني عليها كل اجتهاد أو قرار لأنه سوف يكون لها علاقة بشكل مؤكد مع النصوص السابقة الذكر .

. أخيرا النصوص و الآراء الفقهية و مجموعة من آراء شراح القانون في الجزائر أو خارجها، حيث نتبع نفس الطريقة في استخراج ما يتوافق و ما يتناقض في ما بينها.

كنقطة أخيرة مقارنة شاملة يخرج فيها الباحث بخلاصة حول مدى التوافق و التباين الحاصل في الوثائق في مجملها.

- **فرز المعلومات :** يجب على الطالب استبعاد المعلومات التي لا تهم في تحرير المذكرة الاستخلاصية بحيث يقوم الطالب بتحليل المعلومات المتحصل عليها من الوثائق و يقارنها مع بعضها حتى يحصل على أفكار رئيسة لتلك الوثائق لكي يتمكن من وضع خطة ملائمة .

2- **المرحلة التحريرية** :

في هذه المرحلة يقوم الطالب باستخلاص الأفكار من الوثائق المقدمة له و تحرير مذكرة وفق المنهج التالي :

- **مقدمة** : يجب أن تكون المقدمة مختصرة و قصيرة تتضمن التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب من الوثائق المقدمة وتنتهي بطرح إشكالية والتقسيم الذي اعتمده الطالب للإجابة على هذه الإشكالية.
- **المتن :** يقوم الطالب هنا بدراسة المسألة القانونية المعروضة عليه وفقا لخطة متسلسلة بناء على التقسيم الذي أعده في مقدمة المذكرة.

عادة ما يكون المتن محددا بعدد معين من الصفحات "03 إلى 04" صفحات على أقصى تقدير ويقوم الطالب فيه بتحليل الخطة المعتمدة حيث عليه مراعاة ما يلي:

- عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل من الوثائق المقدمة.
- عدم تخصيص مطلب لكل وثيقة.

إنما عليه أن:

- الاعتماد على الأفكار الأساسية التي تحتويها الوثائق المقدمة.
- الإشارة إلى الوثيقة المرجعية المعتمدة أثناء التحليل.
- الإشارة إلى الآراء الفقهية أو القضائية إن وجدت مع ذكر مصدر المعلوم.

- **الخاتمة** : فيها تكون الحوصلة النهائية للمذكرة الإستخلاصية، ولا يتصور أن تتكون خاتمة المذكرة الإستخلاصية من نتائج أو توصيات كما في البحوث الأكاديمية العادية، إنما هي عبارة عن حل قانوني للإشكالية محل الاستشارة، تكون في شكل خلاصة للمعلومات التي تحصل عليها الطالب من الوثائق، مع الاستنتاجات الأساسية للموضوع محل الدراسة.